به ذات مولانا جل وعز وانه يتعالى عن الاتصاف بالحوادث

انما اخر الكلام في الحياة الى هذا الفصل لان ما سبق من الصفات المعنوية والمعاني كل واحد منها يصلح ان يستدل به على ثبوت الحياة لان ثبوت الحياة لان ثبوته مشروط بثبوتها وثبوت المشروط دليل على ثبوت شرطه والعلم بالدليل سابق على العلم بالمدلول فتقديم تلك الفصول على هذا الفصل من باب تقديم الدليل على المدلول ثم اضاف الى اثبات الحياة في هذا الفصل اثبات القدم والبقا لجميع الصفات التي تقوم بذات مولانا جل وعز تكميلا للفايدة والا فقد تقدم في الفصول السابقة ما يرشد الى دليل ذلك وبالله التوفيق ويلزم ان يكون تعالى حيا والا لم يتصف بعلم ولا قدرة ولا ارادة ولا سمع ولا بصر ولا كلام بحياة قديمة لما سبق من وجوب قدم مشروطها والشرط يستحيل تاخره عن مشروطه واجبة البقا والا لانتفى قدمها وقد عرفت الان وجوبه يعني انه يستدل على ثبوت الحياة له تعالى بما عرفت وجوبه له جل وعز من صفات المعاني كالعلم والقدرة ونحوهما ووجه الاستدلال بها ان ثبوتها مشروط عقلا بثبوت الحياة فلو انتفت الحياة لانتفت تلك الصفات التي قام بها البرهان على وجوبها له جل وعز لما تقرر ان عدم الشرط يستلزم عدم المشروط لكن نفي تلك الصفات الواجبة مستحيل فنفي شرطها الذي هو الحياة مستحيل ومن هنا تعرف وجوب القدم والبقا لحياته تعالى اذ هما واجبان لمشروطه والمشروط لا يفارق شرطه وبعبارة اخرى وهي ان تلك الصفات المشروطة بالحياة قد سبق وجوب قدمها فلو كانت الحياة التي هي شرط فيها حادثة لزم تاخر الشرط عن المشروط وهو مستحيل واذا عرفت وجوب القدم لحياته تعالى عرفت وجوب بقايها لما سبق برهانه من ان ما ثبت قدمه استحال عدمه فلو جاز ان يطرا العدم على حياته تعالى بموت ونحوه لانتفى قدمها وهو واجب لها لما عرفت الان وتقرير دليل قدم الحياة وبقايها بهذه العبارة

اسعد بلفظ العقيدة وبالله التوفيق وكذا يجب القدم والبقا لساير الصفات التي تقوم بذاته تعالى اذ لو قبلت العدم لكانت حادثة لما عرفت ان القديم لا يقبل العدم والله تعالى يستحيل ان يتصف بصفة حادثة والا لكانت ذاته قابلة لها في الازل لان قبوله لها نقص ولو كان ايضا حادثا للذات لاحتاجت الذات الى قبول اخر لذلك القبول ويتسلسل واذا لزم ان يكون قبوله لتلك الصفة المفروضة الحدوث كاينا في الازل صح ان يتصف بتلك الصفة الحادثة في الازل اذ لا معنى للقبول الا ذلك وذلك محال اذ الحادث لا يمكن ان يكون قديما لان من لازم القديم ان لا يقبل العدم والحادث قد قبل العدم واتصف به فهما متنافيان فخرج لك بهذا ان كل ما قبلته الذات العلية من الصفات فهو ازلي واجب لها لا ينصور ان يكون حادثا وما لم تقبله الذات العلية في الازل فلا تقبله ابدا لما عرفت من استحالة ان يطرا القبول على الذات بعد ان لم يكن لها

لما بين بالبرهان وجوب القدم والبقا للحياة وما قبلهما من الصفات التي عرفنا بالعقل وبالشرع اتصافه تعالى بها اراد ان يبين هنا بالبرهان وجوب القدم والبقا لساير الصفات التي تقوم بذاته تعالى عموما ما عرفناه منها وما لم نعرفه بحيث يقطع باستحالة ان تكون الذات العلية محلا للحوادث وانها لا تتصف الا بصفة واجبة القدم والبقا واستدل لهذا المطلب بثلاثة براهين الاول انه لو جاز تعالى ان يتصف بصفة حادثة للزم ان تكون ذاته العلية قابلة للاتصاف بتلك الصفة الحادثة في الازل وبيان الملازمة في ذلك ان قبول الذات من حيث هي ذات لكل ما تتصف به نفسي لها لا يمكن ان يطرا عليها بعد ان لم يكن لها اذ لو طرا عليها قبول الصفة بعد ان لم يكن لها لزم الا تتصف بذلك القبول الطاري حتى يطرا عليها ايضا قبول لذلك القبول ثم يلزم

اسعد